كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

# جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة في القانون

من الباحث

محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق –جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/عبد الرافع عبد اللطيف موسي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/رضا السيد عبد الحميد مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق –جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ناجي عبد المؤمن محمد مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة في القانون

من الباحث

محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/رضا محمد عبيد رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق –جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/رضا السيد عبد الحميد مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق –جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمنمحمد مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحث : محمد كمال سالم عبد الحميد

اسم الرسالة : جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

دراسة مقارنة

الدرجة العلمية : الدكتوراة

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج : ٢٠٠٧

سنة المنح : ٢٠١٤

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراة

اسم الباحث : محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

اسم الرسالة : جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

دراسة مقارنة

اسم الدرجة : دكتوراة

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق –جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/عبد الرافع عبد اللطيف موسي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/رضا السيد عبد الحميد مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق –جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ناجي عبد المؤمن محمد مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديدا(٧٠) يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما(٧١)

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب/ الآية "٧٠ – ٧١"

## شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره لما وفقني له من اتمام هذا العمل المتواضع، فلولا فضله عليَّ ما كنت ماسكاً قلماً ولا خاطًّا خطاً، فلله الحمد ولله الشكر.

وانطلاقاً من قول رسول الله صلي الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد.... أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كليو الحقوق –جامعة عين شمس سابقاً، لما قام به من جهد في توجيهي ونصحي في إعداد الرسالة، فهو المرشد لفكرتها، وكذلك لسعة صدر سيادته حينما كنت أتردد عليه بين الحين والآخر للاستفسار عن بعض الموضوعات المتعلقة بالبحث، فهو الأب الحنون والمعلم العالم، حفظه الله أباً ومعلماً ورزقه وافر الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلي أستاذي الجليل والقريب إلي قلبي حقاً، الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد..... أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، لما قام به من جهد مشكور في مساعدتي، وما كان يوليه لي من حفاوة وترحيب حين ذهابي إليه وترددي عليه، فهو صاحب القلب الكبير والعلم الغزير، بارك الله فيه ورزقه الصحة والعافية.

والشكر والتقدير موصول للأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد.... أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق –جامعة بني سويف سابقاً ورئيس لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة، لما تفضل به سيادته من قبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مشاغله الجمة، فجزاه الله كل الخير.

والشكر والتقدير موصول أيضاً للأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي.... أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، لتفضل سيادته بالموافقة علي الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مشاغله الجمة، فجزاه الله كل الخير.

والشكر والتقدير موصول لجميع السادة أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وأخص منهم بالذكر أخي الدكتور/عزت عبد المحسن سلاّمة، لما بذله معي من جهد في اتمام الرسالة، وأخي الدكتور/ صلاح حامد حسنين، لدعمه الروحي لي.

والشكر موصول كذلك لجميع زملائي من الهيئة المعاونة بالكلية وأخص منهم بالذكر أخي الدكتور/ عبد الجليل السعيد، وأشكر أخي أ/ محمد بدر الدين.

ولا يفوتني في هذا المقام التوجه بأسمي آيات الشكر والتقدير لإدارة الكلية وموظفيها لما قاموا به من جهد مشكور في تذليل العقبات وانهاء الإجراءات فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

محمد كمال

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إليّ روح والدي الطاهرة، الذي ظُلِم من بعض البشر وذُصِر من رب البشر، تعلمت منه، الصبر علي الصعاب، ومجالسة ذوي الألباب، والعزة عند طرق الأبواب، جعل الله روحه في أعلي عليين مع الأنبياء والشهداء والصالحين.

-إلي أمي الحنونة، وزوجتي الغالية، وابني كمال، وبناتي ملك، شهد، نور، ضحي.

إليّ أخي الغالي كامل، لقد تحمل معي الكثير وهو في سنٍ صغيرٍ ، أدعو الله له بالخير الكثير، والعلم الشرعي الغزير، وأن ييسر له كل عسير.

إليّ أخواتي الحبيبات، لم تكن عائلات عليَّ بل كنتن معيلاتٌ لي، أسأل الله لكن أن يرزقكن الخير والسعادة مع أزواجكن.

-إلي عمي الحاج/ مصطفي سالم والد زوجتي، تعلمت منه حب التحدي والوصول إلي الهدف مهما عظمت الظروف والأحوال.

-إلي عمي الشيخ/ أحمد سالم، تعلمت منه حب قراءة القرآن الكريم، وحب الضعفاء والمساكين.

-إلي جميع أقاربي، وأخص منهم بالذكر أ/ عماد حمدي، أدعو الله لهم جميعاً أن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

## المقدمة

بالنظر إلي الدور المتنامي الذي تقوم به البنوك في تدعيم الاقتصاد الوطني، وإلي دورها في توفير الائتمان الذي يعتبر إحدى الركائز التي تقوم عليها التجارة بحسبان أن" قوام التجارة هو السرعة والائتمان[١] ، وكذلك بالنظر إلي اعتماد البنوك علي أموال المودعين وغيرهم من الدائنين في ممارسة أنشطتها، فضلاً عن كونه تاجراً يسعي إلي تحقيق الربح في ظل منافسة شديدة بين البنوك الوطنية بعضها وبعض وبينها وبين البنوك الأجنبية، كل هذا وغيره يستدعي وجود رقابة مرنه وملائمة وفعالة وكافية وكافلة لتحقيق الاعتبارات الآتية:

١- أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

٢- أن هدف الرقابة علي البنوك- سواء بموجب نصوص صريحة في القانون أو بموجب قرارات وتعليمات صادرة من البنك المركزي- هو "الحيلولة دون قيام البنوك بتصرفات تضر بمصالح أصحاب الودائع والدائنين أو بالصالح الاقتصادي القومي، لكن ينبغي ألا يؤدي هذا إلي حرمان البنوك من حقها المشروع في تحقيق الربح المعقول الذي يكفل لها الاستمرار كمشروعات عاملة في الحقل المصرفي"[٢]، وهذا مؤداه ألا تحول الضوابط الرقابية دون حق البنوك في تحقيق الربح.

٣- أن اعتماد بعض البنوك في ممارسة نشاطها علي أموال المودعين وغيرهم من الدائنين يستلزم تشديد الرقابة عليها.

---

[١] د/ناجي عبد المؤمن، مقدمات قانون التجارة، الجزء الأول (الأعمال التجارية – التاجر– المحل التجاري – النظرية العامة للشركات) بدون تاريخ، بدون دار نشر، ص١٤.

[٢] د/نبيل سدره محارب، تطور مفهوم وإجراءات الرقابة علي البنوك في الجمهورية العربية المتحدة وبخاصة منذ عام١٩٥٧، محاضرات معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٦٨، ص١٣٢، ص١٣٣

٤- أن بث الثقة والطمأنينة في نفوس المودعين وغيرهم من الدائنين يصب في النهاية لمصلحة البنك، وبالتالي فإن المطالبة بتشديد الرقابة علي البنوك لبث هذه الثقة والطمأنينة لا تتعارض مع مصلحتها.

٥- أن تعارض المصالح المختلفة والمتمثلة في البندين(٢-٣) تستلزم من المشرع أن يأخذها في اعتباره عند وضع الضوابط والقيود الرقابية وأن يحاول التوفيق بينها.

٦- أن استخدام البنوك للتكنولوجيا في تقديم خدماتها للجمهور وظهور البنوك الإلكترونية يتطلب رقابة تتماشى مع ذلك التطور.

٧- أن مراعاة الأعراف المصرفية الدولية ذات الصلة بالرقابة من شأنها أن تدعم وتقوي مركز البنوك الوطنية من منافسة البنوك الأجنبية خصوصاً بعد تحرير الخدمات المالية بين الدول في ظل اتفاقية الجات.

٨- أن خضوع جميع البنوك لرقابة الجهة صاحبة الاختصاص في ذلك وعدم استثناء أي بنك من الرقابة من شأنه أن يحقق مبدأ المساواة بين البنوك، مما يؤدي إلي خلق بيئة مواتية للمنافسة بين البنوك بما يدعم الجهاز المصرفي المصري.

**أولاً: فكرة البحث**

إذا كان هناك إجماع بين الدول من زمن ليس بالقريب علي ضرورة وجود جهة، أو جهات -أياً كان مسماها- تتولي الرقابة والإشراف علي البنوك العاملة علي أراضيها، وضرورة تمتعها بالسلطات الكافية - مع اختلاف مداها بين الدول- لتحقيق مهمتها، فإن ذلك لم يحل دون شهر إفلاس العديد من البنوك الأمريكية والأوروبية باعتبارهما شرارة اندلاع الأزمة المالية العالمية الأخيرة،

وقد عزا البعض ذلك إلي ضعف الرقابة علي البنوك في هذه الدول "[٣] كأحد الأسباب التي أدت إلى شهر إفلاسها.

كما خلصت نتائج التحقيق الذي أجرته لجنة التحقيق الأمريكية في يناير ٢٠١١ لمعرفة أسباب تلك الأزمة، إلي أن من أسبابها قصور تنظيمي للنظام المالي الأمريكي بصفة عامة، وانهيار لمبادئ حوكمة الشركات"[٤] ، ومن الأسباب أيضاً أن بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن خاضعة لرقابة مجلس الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ولا لجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) ولا أية جهة رقابية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تجاوزها في منح الائتمان، فأدى ذلك إلى اعلان أحد ثاني أكبر البنوك الأمريكية وهو بنك(Lyman Brothers) إفلاسه في ١٦سبتمبر ٢٠٠٨، وإلى تقدم اثنين من بنوك الاستثمار الأمريكية الشهيرة وهما( GoldmanSax &Morgan) Stanley بطلب للانضواء تحت رقابة الاحتياطي الفيدرالي كبنوك تجارية إلى

---

[٣] د/جودة عبد الخالق، د/أحمد جلال (المتحدثان) ، د/مصطفى السعيد، د/خلاف عبد الجابر خلاف (المعقبان) ندوة عن "الأزمة المالية العالمية"جذورها.... وتأثيراتها علي مصر، ألقيت ضمن نشاط الموسم الثقافي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، بتاريخ ٩ نوفمبر٢٠٠٨، مجلة مصر المعاصرة، يوليو ٢٠٠٩، العدد ٤٩٥، ص٢٧.

[4] Antoinette McKain, Depositor protection: contributing to financial system stability in Jamaica; Briefing to the Diaspora, presented at: investing in Jamaica's capital market: An understanding of Jamaica's Financial, Hosted by Hon, Geneive Brown Metzger, consul General, Jamaica. In association with the financial services commission (FSC) , Jamaica Thursday, october20, 2011, p5.

جانب استحواذ بنك أوف أمريكا وهو بنك تجاري علي(Merrill Lench) وهو من بنوك الاستثمار"[٥]، في حين أنه لم يشهر إفلاس أي من البنوك المصرية.

**ثانيًا: إشكالية البحث**

مما سبق بيانه تدور إشكالية البحث فى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية، هل الرقابة التي يمارسها البنك المركزي علي البنوك العاملة في مصر كافية وفعالة وملائمة للتطورات العالمية في الصناعة المصرفية لدرجة أنها حالت دون شهر إفلاس تلك البنوك؟ أم أنه بالرغم من ذلك يعتريها القصور.

وهذا يعني أن هناك من الأنشطة التي تمارسها البنوك لم ينص المشرع علي أوجه للرقابة عليها؟ وكذلك يشوب أوجه الرقابة عدم ملائمتها لكل البنوك العاملة في مصر هذا من ناحية، أو لبعضها وهذا من ناحية أخرى مثل البنوك الإسلامية؟ حيث إن خضوع هذه الأخيرة لذات الأساليب والضوابط الرقابية التي يطبقها البنك المركزي علي البنوك التقليدية دون مراعاة لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الإسلامية من شأنه أن يحول دون الوصول لأهدافها الاستثمارية.

كما أن أوجه الرقابة علي البنوك لا تتماشى أيضاً مع الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن، مثال ذلك لجنة بازل وما تبذله من جهود وصولاً إلي جهاز مصرفي عالمي قوي قادر علي تخطي الأزمات والعثرات هكذا يقولون؟! أو غير متوافقة مع قواعد الحوكمة الرشيدة ؟.

وإذا كان الإلتزام بالسر المصرفي يعد أحد أهم الإلتزامات التي تقع علي عاتق البنوك لصالح عملائه، فإنه مع وجود إلتزام البنك بإبلاغ البنك المركزي وغيره

---

[٥] د/محمد إسماعيل هاشم علي، دور الهيئة العامة للرقابة المالية في الرقابة على تداول الأوراق المالية (دراسة مقارنة مع النظام الأمريكي)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠١١، هامش رقم (٣٣٧) ص١٧٠.

من الجهات الأخرى بحسب الأحوال بالبيانات المتعلقة بالعملاء كإحدى الوسائل المتبعة لمواجهة عمليات غسيل الأموال التي تتم عن طريق البنوك، وفي ظل وجود التعارض الواضح بين هذين الإلتزامين علي عاتق البنوك تثور التساؤلات الآتية: كيف حل المشرع هذا التعارض ؟ وما الضوابط الرقابية اللازمة لمواجهة عمليات غسيل الأموال؟ وما الضمانات التي تبناها المشرع لعدم انعقاد مسئولية البنك عند قيام البنك بإفشاء أسرار عملائه المتمثلة في إبلاغ السلطات المختصة بالبيانات المتعلقة بالعملاء؟

**ثالثًا: أهمية البحث**

تظهر أهمية البحث من الإجابة علي التساؤلات السابقة، نظراً لكون النظام المصرفي يعد العمود الفقري للنظام المالي ككل، وهذا يستلزم توفير قدر كافٍ وملائم من العناية والرعاية لهذا العضو الأساسي في جسم النظام المالي؛ لكي يستقيم ذلك الجسم ويصمد في مواجهة الطقس السيئ للسوق المالي المحلي والعالمي، وحتى يعبر الأزمات المالية المحلية والعالمية دون إصابته بأذي يضره أو يضر أحد أعضائه المكونين له كالبنوك، أو بالمتعاملين معه كالعملاء، أو بغيرهم من أصحاب المصالح الأخري.

هذه العناية والرعاية تتمثل في الرقابة القانونية علي البنوك، باعتبار أن البنوك تعتبر العنصر الرئيسي الذي يتكون منه النظام المصرفي، وتلك الرقابة يجب أن تكون فعالة وكافية وملائمة لكافة البنوك علي اختلاف أنواعها وطبيعتها لحماية وتوفير مبدأ المنافسة العادلة بينها، نظراً لما يوفره ذلك المبدأ، من مميزات وضمانات وحماية لكلاً من البنوك وعملاءها، وما يحققه من إقامة التوازن بين مصالح البنك ومصالح العملاء وغيرهم من أصحاب المصالح الأخري.

**رابعًا: منهج البحث**

يستخدم الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي، حيث يتم تحليل نظام الرقابة القانونية على البنوك؛ للتوصل إلى قواعد ومبادىء مرنة ومتطورة تحقق فاعلية الرقابة على البنوك، كما يستخدم الباحث المنهج المقارن مع النظام المصرفى الأمريكى للاستفادة من السبق الذى حققه هذا النظام المصرفى فى المجال التشريعى والفقهى.

**خامسًا: خطة البحث**

يقسم الباحث خطة الدراسة إلى فصل تمهيدى وبابين، وذلك على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي:- يتناول ماهية الرقابة القانونية علي البنوك وأثر التطورات المصرفية على البنوك وعلي عملياتها.

**الباب الأول:- يتناول أوجه الرقابة القانونية على البنوك.**

الفصل الأول:- أوجه الرقابة القانونية علي البنوك التقليدية والإلكترونية.

الفصل الثاني:أوجه الرقابة القانونية الخاصة بالبنوك الإلكترونية لمواجهة مخاطرها.

**الباب الثاني:- مدى فاعلية الرقابة القانونية على البنوك.**

الفصل الأول:- مدى استقلالية البنك المركزي في ممارسة دوره الرقابي.

الفصل الثاني:- مدي كفاية وملائمة أوجه الرقابة القانونية لخصوصية البنوك الالكترونية.

الفصل الثالث:- مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية علي البنوك للمعايير الرقابية الدولية.

الفصل الرابع:- مدي مراعاة أوجه الرقابة لمصالح البنك والمودعين وغيرهم من أصحاب المصالح.

# الفصل التمهيدي
# ماهية الرقابة القانونية علي البنوك
# وأثر التطورات المصرفية عليها وعلي عملياتها